

على اي حال ، فان سريان مفعول هذا الاتفاق قد انتهى في مطلع تشرين الاول (اكتوبر) الماضي . ومع انتهائه بدأت موجة جديدة من الاضرابات العمالية ، تشهدها اسرائيل حاليا ، يهدف الحصول على علاوات في الاجور تفوق ال ١٥٪ التي اقترتها الحكومة في اتفاقها السابق مع الهستدروت . فالمعلمون افتتحوا السنة الدراسية ، في مطلع ايلول باضراب عام شمل جميع المدارس في اسرائيل دون استثناء ، الا انهم انهوه بمناسبة « السلام » ، بعد عودة الوفد الاسرائيلي من كامب ديفيد ، وعادوا الان يهددون من جديد اما موظفو الاذاعة والتلفزيون والبريد والهاتف فقد اعلنوا اضرابا متواصلا دون تراجع رافضين اية تسوية بشأن مطالبهم . وقد توصل هؤلاء العمال الى اتفاق مع الهستدروت ، يقضي بزيادة اجورهم بنسبة ٢٢٪ ، الا ان الحكومة اجتمعت ورفضت هذا الاتفاق بصورة مطلقة ، مصرة على عدم تجاوز نسبة ال ١٥ ٪ ، كما قررت سابقا . واعلن نائب وزير المالية ، بلومين ، ان الحكومة ستواجه الاضرابات ، وتصمد امامها ، وقد بدأت تبحث الان في اصدار اوامر طوارئ للعمال (وهي بمثابة اوامر عمل اجبارية ، وفق انظمة الطوارئ) . (٤٦) .

بالمناسبة ، نذكر ان التقرير السنوي حول علاقات العمل في اسرائيل ، الذي تعده وزارة العمل ، يشير الى ان الاقتصاد الاسرائيلي خسر اكثر من ٤٠٠ الف يوم عمل في ١٢٦ اضرابا كاملا وقعت في سنة ١٩٧٧ ، مقابل اكثر من ٣٠٠ الف يوم عمل في ١٢٣ اضرابا كاملا في سنة ١٩٧٦ (٤٧) .

ومن الواضح ان الخضوع لمطالب العمال — مال — سيكون على حساب زيادة العجز في الميزانية العامة ، الذي وصل الى اكثر من ١٢ مليار ليرة بعد تقديم الميزانية الاضافية .

ويبدو ان الحكومة مصممة على تجاهل مطالب الهستدروت في كل ما يتعلق بالاجور والاسعار ، وقد رفضت ايضا طلبا للهستدروت بتجديد الاتفاق السابق معها بهذا الشأن .

نذكر نائب وزير المالية بلومين : « ان كل من يرغب في الوصول الى هزيمة اقتصادية كاملة ، يقترح علينا تجديد الاتفاق مع الهستدروت ، في هذه الظروف الصعبة . محذور علينا الاستمرار في تجميد الاسعار ، ولن يؤدي هذا الامر الى تيار من الغلاء ، لانه لم ينفذ دفعة واحدة ، وانما سيكون الغلاء تدريجيا . فخلال كل شهر او فترة زمنية معينة ، نخفض الاعانات الحكومية ، او ، لا نزيدها ، على منتوجات غذائية معينة . وحتى بالنسبة للبنزين والكهرباء والمواصلات لن يكون الغلاء دفعة واحدة » (٤٨) . وبناء على ذلك ، قد يطرأ ارتفاع مستمر في الاسعار خلال هذه السنة ايضا ، يفوق نسبة ال ٣٥٪ المتوقعة .

وبالفعل ، فقد بدأت موجة الغلاء « التدريجي » تحتاح اسرائيل منذ نهاية تشرين الاول (اكتوبر) الماضي ، حيث اعلن عن ارتفاع اسعار البنزين والمواصلات والمواد الغذائية الاساسية ، الامر الذي يدفع العمال نحو مزيد من التصلب في مطالبهم . على اي حال ، فالهستدروت تملك اوراقا كثيرة في الصراع الحالي ، اهمها اتفاق غلاء المعيشة ، الذي تدفع بموجبه علاوة الغلاء على دفتين ، وبنسبة ٧٠٪ فقط من الارتفاع في جدول الاسعار . وقد لحت اوساط الهستدروت بالفعل الى رغبتها في اعادة النظر في الالتزام بهذا الاتفاق ، الامر الذي سيزيد التوتر في علاقات العمل .